

# زراعة القطن تتحدى الأزمات الاقتصادية في سوريا

## الذهب الأبيض يصطدم بكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار الأسمدة والبذور



الذهب الأبيض رافد للاقتصاد

ويستقطب القطاع حوالي 20 في المئة من الأيدي العاملة السورية، كما أنه يزرع على مساحات شاسعة تقدر بحوالي 200 ألف هكتار تنتج حوالي 800 ألف طن سنويا.

وتراجعت صادرات القطن بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة في البلاد، حيث بلغ الإنتاج نحو 59 ألف طن في الفترة بين 2010 و2012، في حين بلغ 132 ألف طن في الفترة الفاصلة بين 2003 و2005.

وانخفضت نسبة مساهمة القطن غير المشط في إجمالي الصادرات الزراعية السورية في الفترة بين 2010 و2012 لتبلغ 2.4 في المئة، مقابل مساهمة قدرها نحو 5.2 في المئة في فترة ما بين 2003 و2005.

**700**  
ليرة سعر الكيلوغرام الواحد من القطن وهو منخفض مقارنة بكلفة الإنتاج وأسعار الوقود

عام 2010 إلى 150 ألف طن في عام 2014، وقال التقرير إن معظم محالجات القطن توقفت عن العمل واحترقت مستودعاتها لذات الأسباب طيلة سنوات الحرب، إضافة إلى الحرائق المتعددة المرتبطة بالفساد، وهناك العديد من المزارعين في منطقة الغاب وغيرها حرموا من جني المحصول.

وتابع "نحن نطلق على محصول القطن 'الذهب الأبيض' لأنه في الحقيقة ذهب أبيض وإيراداته الاقتصادية لخزائن الدولة كبيرة جداً، ونأمل أن تعود زراعة القطن إلى ما كانت عليه قبل الحرب في غضون أربع سنوات".

وتضررت محاصيل القطن طيلة سنوات من القصف الجوي والحرب، حيث سبق أن ذكر تقرير مجموعة عمل اقتصاد سوريا أن "حالات حرائق أصابت المحاصيل القطنية نتيجة القصف الجوي والمدفعي، أثقلت أكثر من 50 ألف طن في محافظة الحسكة في العام 2015". وتشير تقديرات إلى أن إنتاج القطن انخفض من مليون طن في

وتابع "نطالب بزيادة أسعار القطن لتكون مساوية للتكلفة الواقعية في الحياة المعيشية وتكون كافية لدعم المزارع، لذلك يجب أن يكون هناك توازن بين الوضع الذي ندعم فيه المزارع والحصول على المنفعة الاقتصادية للقطن الذي نسميه الذهب الأبيض".

وأشار إلى أن الوضع ما يزال صعباً حيث "لا يمكننا المضي قدماً على هذا النحو، فلن يكون الأمر كافياً اقتصادياً". وأضاف العاشق "لكي تستفيد جميع الأطراف، يجب على الحكومة دعم المزارع للحفاظ على الاستثمارية وتشجيعه على زراعة المزيد من محاصيل القطن، مع ذلك، إذا لم يجد المزارع ذلك مجدياً اقتصادياً، فلن يتمكن من الاستمرار".

من جانبه، رسم كمال الصواف، مدير ملحج محسرة للقطن في حماة، صورة أكثر إشراقاً، قائلاً إن حصاد هذا العام أفضل بكثير من العام الماضي. وأوضح أن ملحجه استقبل هذا العام 2600 طن، منها 2300 طن من محافظة دير الزور الشرقية و300 طن من حماة. وفي العام الماضي، تلقى الملحج 700 طن فقط.

وقال الصواف إن الفارق واضح بفضل عودة المزارعين إلى أراضيهم نتيجة عودة السلام والأمن إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية سابقاً.

وأضاف "هذا العام أفضل من العام الماضي من حيث كميات القطن التي حصلت عليها لمحليج مدينة محسرة، ويرجع ذلك إلى عودة المزارعين إلى أراضيهم للاستقرار والبدء في إنتاج القطن".

وأضاف أن محصول القطن محصول زراعي وصناعي واجتماعي، مشيراً إلى أن 20 في المئة من السكان السوريين كانوا يعملون في السابق في حصاد القطن.

بدأت زراعة القطن الاستراتيجية في سوريا تعود إلى سالف نشاطها بعد سنوات من إتلاف المحاصيل نتيجة سيطرة التنظيمات الإرهابية على المساحات الزراعية وحرمان الدولة من عائدات ضخمة للقطاع الاستراتيجي الذي يرفد الاقتصاد.

كل عامل يحمل بيده كيساً يضع فيه القطن الذي يجنيه، وبعدها يتم نقل الكيس إلى شاحنة صغيرة حيث يقومون في نهاية الأمر بتفريغ حمولاتهم. ونسبت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" للمزارع مفلح العاشق، وهو مالك الأرض، قوله إن "هذا العام هو الأول منذ ثماني سنوات، الذي يزرع فيه أرضه لأن المنطقة كانت خارج سيطرة الحكومة". والعاشق، ينتمي إلى عائلة امتهنت زراعة القطن منذ أكثر من 80 عاماً، ويأمل أن يكون محصول القطن هذا العام جيداً بما يكفي كبدية بعد كل سنوات الحرب. وقال، والأمل يحضوه "لقد تمكنا من دخول هذه الأرض وزرعها قطناً، وأمل أن يكون الحصاد جيداً ويفيدنا جميعاً هذا العام".

ومع ذلك، فإن العودة إلى الأرض والبدء في زراعتها ليست سوى البداية، وأشار العاشق إلى أن هناك معوقات أمام زراعة القطن، أولها الثمن المنخفض الذي تحدده الحكومة للمحاصيل.

وأخيراً، حددت الحكومة سعر الكيلوغرام الواحد من القطن بـ700 ليرة سورية (ما يعادل حوالي 56 سنتاً) لكن هذا السعر لم يلق صدق لدى المزارعين ومنهم العاشق، حيث أن تكلفة الإنتاج أعلى بكثير من ذلك.

وقال إن نصف السعر المقترح يذهب إلى العمال الذين يجمعون القطن، ناهيك عن سعر الوقود والأسمدة.

وأشار إلى أن "زراعة القطن عملية طويلة ومكلفة، حيث تحتاج إلى تأمين مواد أولية مثل البذور والأسمدة والوقود، وعندما تتوفر هذه المواد بأسعار مناسبة يجب أن تكون هناك محاصيل جيدة".

حماة/ دمشق - أبدت زراعة القطن الاستراتيجية انتعاشة ملحوظة متحذبة الصعوبات التي تنعكس على كافة الأنشطة في سوريا، في ظل أزمة اقتصادية خانقة وتركة سنوات من الحرب وسيطرة التنظيمات الإرهابية على أراضي المزارعين، ما حرم الدولة من إيرادات ضخمة طيلة سنوات. واستبشر المزارعون باستعادة قطاع "الذهب الأبيض" الاستراتيجي لنشاطه، حيث أعطى دفعا وحركة للاقتصاد في ظل أزمات لا حصر لها، ما من شأنه رفق الاقتصاد.

**مطالب بالمواءمة بين زيادة أسعار القطن وكلفة الإنتاج لدعم المزارعين وتعزيز إسهامات القطاع في النمو**

وكان المزارعون ينشغلون بقطف القطن، الذي يسمى "الذهب الأبيض" كناية عن أهميته الاستراتيجية، وسط أرض زراعية بمحافظة حماة وسي سوريا، حيث يقومون بتعبئته في أكياس قبل التوجه إلى ملحج القطن الذي تديره الحكومة، ليبيعه.

وكان عدد قليل من العمال ينشغلون بجمع القطن من أغصانه، بينما كان المزارع الذي يملك الأرض يقف على مكان مرتفع يراقب العمل تحت أشعة شمس الخريف المعتدلة.

## باريس تفرض جباية الضريبة على عمالقة الإنترنت

غير أن المفاوضات فشلت في أكتوبر، فسقطت معها الهدنة.

وصرح وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير في منتصف أكتوبر "علقتنا نقاضي الضريبة ريثما تؤدي مفاوضات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى نتيجة. هذه المفاوضات فشلت، وبالتالي سنجزي ضريبة على عمالقة الإنترنت في ديسمبر المقبل".

وأطلقت فرنسا في مارس 2019 سباق مطاردة عمالقة تجارة الإلكترونيات بالإعلان عن خطط لفرض ضرائب بنحو 5 في المئة على مداخيلها السنوية.

وستستهدف الحكومة الفرنسية جمع نحو نصف مليار يورو كحصيلة ضريبة سنوية من عمالقة التجارة الإلكترونية. وقد مهد تطبيق الضريبة في فرنسا دخول عدد من دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتها بريطانيا والنمسا بشكل منفرد لعدم وجود إطار موحد حتى الآن للدخول في هذه المغامرة.

**350**  
مليون يورو قيمة عائدات ضرائب شركات الإنترنت المتهمة بالتهرب الضريبي في 2019

ويبلغ معدل الضريبة الحالية على عمالقة التكنولوجيا في أوروبا حوالي 9 في المئة، فيما تدفع شركات في قطاعات أخرى ضريبة بنسبة 23 في المئة.

ودافعت باريس بلا نجاح طيلة السنوات الثلاث الأخيرة عن موقفها الراسي إلى اعتماد رسوم ضريبية أوروبية موحدة على عمالقة العالم الرقمي وفي مقدمتها الشركات الأمريكية الكبرى.

وكانت المفوضية الأوروبية قد اقترحت في مارس 2018 فرض ضريبة على إيرادات شركات التكنولوجيا من أنشطتها في مجالات مثل الإعلانات، في حين لم يتم الاتفاق على شروط هذه الضريبة حتى الآن.

باريس - أكدت وزارة الاقتصاد الفرنسية الأربعاء أنه سيتم جباية الضريبة على شركات الإنترنت الكبرى العام 2020 رغم التهديدات الأمريكية بالرد بتدابير تستهدف منتجات فرنسية بقيمة 1.3 مليار دولار.

وقال مصدر في وزارة الاقتصاد إن "الشركات الخاضعة لهذه الضريبة تلقت إشعاراً ضريبياً لتسديد أقساط 2020، مؤكداً بذلك معلومات أوردتها صحيفة فاينانشل تايمز.

وذكرت الصحيفة أن فيسبوك وإمازون "من بين الشركات" التي تلقت إشعاراً "في الأيام الأخيرة".

وبذلك تتعرض فرنسا لعقوبات أميركية وسط فترة انتقال السلطة بين الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب والرئيس المنتخب جو بايدن، وذلك بعدما رفع ترامب إلى 25 في المئة الرسوم الجمركية على الخمر الفرنسية في سياق الخلاف حول المساعدات الحكومية لشركتي إيرباص وبوينغ.

وأقر البرلمان الفرنسي في يوليو 2019 ضريبة بنسبة 3 في المئة على إيرادات عمالقة الإنترنت، في أول خطوة من نوعها في العالم تجاه شركات مجموعة "غافا" (غوغل وأبل وفيسبوك وإمازون) وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات المتهمه بالتهرب الضريبي.

وبلغت عائدات هذه الضريبة 350 مليون يورو في 2019.

وردت واشنطن على هذه الضريبة التي تعتبرها تمييزية ضد الشركات الأمريكية، فهددت بفرض رسوم جمركية بنسبة 100 في المئة على بعض المنتجات الفرنسية ولأسيما الأجبان ومستحضرات التجميل وحقائب اليد.

لكن البلدين توصلا في يناير إلى هدنة تركت فرصة للمفاوضات الجارية برعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف إنشاء ضريبة عالمية على الشركات متعددة الجنسيات، فجمدت باريس جباية الضريبة فيما امتنعت واشنطن عن فرض عقوبات.

فيه بايدن لتولي مقاليد الأمور في البيت الأبيض. وقد قلصت إدارة الرئيس ترامب الأسبوع الماضي من قدرة مجلس الاحتياطي الاتحادي على تقديم المساعدة لبعض أسواق الائتمان.

وفي أوروبا، هناك حزمة تحفيز بقيمة حوالي تريليوني دولار معطلة بسبب الخلافات المتعلقة بالرقابة السياسية.

بلومبرغ إيكونوميكس  
البنوك المركزية لم تعد لديها فرصة لاتخاذ خطوات حاسمة

ويقول جيلز موييت، كبير خبراء الاقتصاد في شركة "أكسا.أس.أي" الفرنسية للتأمين "بالضبط، في الوقت الذي تقر فيه البنوك المركزية في كل مكان بالأهمية المحورية للسياسة المالية في مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد، تواجه الحكومات صعوبات في تنفيذ الخطوة التالية من خطط التحفيز لديها".

وتقول "بلومبرغ إيكونوميكس"، "حالتنا الأساسية الآن هي حدوث انكماش بنسبة 4.1 في المئة في إجمالي الناتج العالمي في عام 2020، يتبعه انتعاش بنسبة 4.9 في المئة في عام 2021. ويعني الغموض الذي يكتنف مسار فابروس كورونا، ومدى التحفيز، وتوقيت توافر اللقاح، أن مدى النتائج الممكن تحقيقها يظل واسعاً على نطاق غير معتاد".

وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد دفع معدل تفشي عدوى كورونا محلي مصرف "جي بي مورغان" لتشيس أند كو، إلى توقع حدوث انكماش اقتصادي خلال الربع المقبل، حيث تقرض ولايات أميركية مختلفة قيوودا لتحقيق التباعد الاجتماعي، وتنتهي بعض المساعدات الحكومية.

وأظهرت بيانات صدرت مؤخراً زيادة في عدد المتقدمين بطلبات للحصول على إعانة بطالة، وترجعها في عدد من يتناولون الوجبات في المطاعم.

## اقتراب توفير لقاح كورونا لا يخفي مخاوف تأزم الاقتصاد العالمي

سغافورة، تشان تشون سينج "في الوقت الذي تنتشر فيه إثارة واسعة بشأن التقدم في تطوير لقاح، لن يكون هذا اللقاح الحل السريع الذي يتوقعه كثيرون".

وأضاف الوزير للصحافيين الإثنين "تصنيع ما يكفي من جرعات، ثم توزيعها وإعطائها لعدد كبير من سكان العالم، سيستغرق عدة شهور، إن لم يكن أعواماً".

وفي ضوء هذا الوضع، من المنتظر أن يعلن البنك المركزي الأوروبي الشهر المقبل تخفيف سياسته النقدية مجدداً، في الوقت الذي من الممكن أن يركز فيه مجلس الاحتياطي الاتحادي المزيد من مشتريات البنك المركزي الأمريكي للسندات على الأوراق المالية ذات الأجل الطويلة، من أجل خفض أسعار الفائدة.

كما أشارت بلومبرغ إلى "مخاوف من أن البنوك المركزية لم تعد لديها فرصة لاتخاذ خطوات حاسمة، وأنه حتى تبسیر الأحوال المالية لن يترجم إلى دفعة اقتصادية".

كما أن صندوق النقد الدولي ضمن أولئك الذين يحذرون من أن ارتفاع أسعار الأصول قد يشير إلى انفصال عن الاقتصاد الحقيقي، وذلك قد يمثل تهديداً لاستقرار المالي.

وقالت الرئيسة السابقة لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي، جانيت يلين، والمرشحة لتولي حقيبة وزارة الخزانة الأميركية في إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن، أمام "ملتقى الاقتصاد الجديد" الذي عقده بلومبرغ الأسبوع الماضي "هناك تخمة في المخزرات، ونقص في الاستثمار"، مضيفة "يتعين أن يكون لدينا سياسة مالية، وسياسة هيكلية، بدلاً من الاعتماد فحسب على البنوك المركزية في تحقيق نمو سليم".

وتمكن المشكلة في أن السياسة المالية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا لا تسارع من أجل الإنقاذ. كما أن هناك خلافات بين النواب الأميركيين بشأن حجم الأموال الإضافية التي يتعين إنفاقها، وذلك في الوقت الذي يستعد

لم يبدد اقتراب إنتاج لقاح مضاد لكورونا مخاوف خبراء الاقتصاد من تأزم الاقتصاد العالمي حيث أن تزايد الإصابات يعمق الضبابية ويراكم الدين على البنوك المركزية والحكومات في وقت تتزايد فيه مطالب التمويل وحزم الإنقاذ التي باتت تثقل البنوك.

واشنطن - أجمت تزايد الإصابات

بفايروس كورونا المستجد المخاوف من حدوث تراجع جديد في الاقتصاد العالمي، مما يراكم الضغوط على البنوك المركزية والحكومات من أجل أن تنحي أي مخاوف أخرى جانباً، وأن تبذل المزيد من الجهد لتحفيز الطلب.

وتتزايد الآمال في توافر لقاح ضد فايروس كورونا بحلول ديسمبر، ولكن توفير مثل هذا اللقاح على نطاق واسع سيستغرق شهوراً، في الوقت الذي ترتفع فيه مجدداً معدلات العدوى في العديد من الاقتصادات الكبرى، حيث تلجأ السلطات إلى فرض المزيد من القيود للحد من انتشار الفايروس، ولكن على حساب الأنشطة الاقتصادية الضعيفة.

وبحسب وكالة بلومبرغ للأنباء، يقول خبراء الاقتصاد في "وول ستريت"، إن الأمر لن يستغرق وقتاً طويلاً أمام الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، لتسجل انكماشاً مجدداً، إن



في انتظار لقاح الاقتصاد